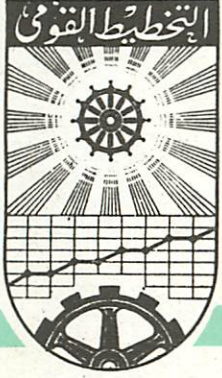


جمهورية مصر العربية



١٤٢١

مَعهد التخطيط القومي

مذكره خارجية رقم (١٤٣)
علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي
في مصر

اعداد
د. حسين حسني

ديسمبر ١٩٨٦

المحتويات

صفحة

١	١ - مقدمة
٤	٢ - الدور الانمائي للانفاق الحكومي
٧	٣ - الانفاق الحكومي في علاقته بالنتائج القومية الاجمالي
٢٠	٤ - عجز الميزانية العامة
٢٩	٥ - أثر الترشيد على هيكل الانفاق العام
٣٤	٦ - أثر الانفاق الهام على معدل النمو في ظل قيد القدرة الاستيعابية
٤٤	٧ - أثر الانفاق العام على نمط النمو
٤٨	خاتمة
٥٠	مراجع ملحق احصائي

تستأثر الحكومة من خلال الانفاق الحكومى والادوات المالية الأخرى ، بالشطير الأعظم من الموارد الاقتصادية القومية فى مصر . ففى المشروعات العامة والحكومية يتحقق حوالى نصف الناتج المحلى الاجمالى ، ويشغل بها خمس العمالة القومية ، كما ينفد فيها ثلاث ارباع الاستثمارات القومية . وتعتبر هذه النسب فائقة بالمعايير الدولية ، اذ قلما تسود فى الدول الأخرى .

ويرتب الانفاق العام آثارا على انماط تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وعلى مستوى التشغيل والأسعار وعلى ميزان المدفوعات . وهو ان يؤثر على هذه الأمور جميعا ، انما يؤثر أيضا بالتبعية على النمو الاقتصادى فى المستقبل . الا انه ليس من الضرورى أن يكون تأثيره قويا وإيجابيا على النمو الاقتصادى . فلهذه النتيجة شروط عديدة يلزم تحقيقها . وعموما تتعدد الاحتمالات فى الواقع ، فقد يكون تأثير الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى قويا أو هزيلا كما انه قد يكون ايجابيا أو سلبيا . ويتوقف الأمر على أمور عديدة منها نمط الانفاق العام ، وفاعلية الاستثمار الحكومى والعام ، وطبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص ، ودرجة الاختلالات الهيكلية القائمة ، وغيرها من العوامل التى تتفاعل بشكل معقد مع بعضها البعض - لتقوى أو تضعف من الأثر النهائى للانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الاقتصاد النامى .

ولكننا لاندري حقا على وجه اليقين ، ما اذا كان النمو الاقتصادى فى مصر قد لقي دفعة قوية على يد الحكومة من خلال سياستها فى الانفاق العام . أم أن هناك اهداف أخرى كان تحقيقها على حساب هذا الهدف التنموى . بيد وأن الأمر فى حاجة الى دراسة تفصيلية بعض الشيء ، لأن أغلب المنشور حول الانفاق العام فى مصر لم يهتم بصفة خاصة بعلاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادى ، وانما بعجز الميزانية فى المدة القصيرة . وهو الاهتمام الذى ثار مؤخرا فى غرض ترشيد الدعم .

وحتى لا نظل معرفتنا لطبيعة الدور الانمائى للانفاق العام فى مصر محدودة ، وحتى لا يظل هذا الدور مجهولا الى حد كبير ، سعينا فى هذه الدراسة الى تحليل علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادى فى مصر فى الفترة من (١٩٦٣/٦٢) الى (١٩٨٢/٨١) . وذلك بهدف التعرف على حقيقة دور الانفاق العام فى تحقيق النمو الاقتصادى فى مصر خلال هذه الفترة .

ويكتسب موضوع البحث دلالة من أهمية الدور الانمائى المنوط بالانفاق العام فى مصر . وهو دور لا يخلو من حرج شديد فى ظروف التضخم التى يولدها العجز الكلى الكبير فى الميزانية العامة . فالتضخم يخلق تعارضا قويا بين تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المدة الطويلة كأحد اهداف الانفاق العام والاهداف الأخرى القصيرة الأجل مثل مواجهة احتياجات الأجهزة الحكومية والهيئات الاقتصادية والقوات المسلحة ، وتوفير الخدمات العامة للجماهير ، واستمرار دعم السلع الأساسية ، ومد مظلة التأمينات الاجتماعية . وهو تناقض لا يمكن حله أو التخفيف من حدته الا من خلال تحليل علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادى .

وتقوم خطة الدراسة على تقسيمها الى خمسة أجزاء ، نقوم فى الجزء الأول منها - بادىء ندى بدء - بالتعرف من الناحية النظرية على طبيعة الدور الانمائى للانفاق العام . ثم نسعى فى الجزء الثانى الى تحليل علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادى عن طريق قياس نسب الانفاق العام ، ومروناته .

ولما كان الدور الانمائى للانفاق العام يعتبر محكوما بالحالة التى تكون عليها الميزانية وهيكلا الانفاق العام ، فقد سعينا فى الجزء الثالث الى مناقشة اسباب العجز الكلى فى الميزانية بغرض الكشف عما يتضمنه هذا العجز من قيد على الدور التنوى المنوط بالانفاق العام فى مصر . وقمنا فى الجزء الرابع بالتعرف على مدى التوجه الانمائى لهيكلا الانفاق العام فى مصر من خلال تحليل عناصر هذا الهيكلا .

أما في الجزء الخامس فقد انصرف اهتمامنا نحو قياس أثر الانفاق العام من بسين
متغيرات أخرى على معدل النمو الاقتصادي . وقد تم هذا القياس في إطار نموذج يسمح
بالتعبير صراحة عن القدر الاستيعابية كقيود على النمو الاقتصادي وهو نموذج فايسسني
وانيز وتايلور . وفي الجزء الأخير قمنا بقياس أثر الانفاق العام على بعض المهـسـول
المتوسطة للاستثمار والصادرات والواردات . وذلك للتعرف بوجه عام على أثر الانفاق
العام على نمط التنمية في مصر .

٢ - الدور الانمائي للإنفاق الحكومي

يوثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث علاقات أساسية . أما العلاقة الأولى فهي التي تنشأ بحقن هذا الإنفاق بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك الموجل أو بين الادخار والاستهلاك . وتنشأ هذه العلاقة بصفة رئيسية في حدود الشق الاستثماري للإنفاق العام أي في حدود الميزانية العامة الاستثمارية . ويقاس حجم هذه الميزانية الاستثمارية مقدار ما يسهم به القطاع الحكومي في التكوين الرأسمالي الثابت خلال السنة المالية .

أما العلاقة الثانية فهي التي تنشأ من خلال الدين العام بين القيمة الحالية للضرائب ، والقيمة الحالية لبرامج الإنفاق الحكومي . فالإنفاق الحكومي الذي يمول بالدين العام يقع عبوه الحقيقي على الاستهلاك في المستقبل وعلى ذلك تقاس تكلفة هذا الإنفاق العام بمقدار النقص في الاستهلاك القومي اللازم التضحية به في المستقبل ، لتحقيق زيادة في الإنفاق العام في السنة الحالية مقدارها الوحدة . وعلى ذلك لا ينطوي الإنفاق العام على تخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار فحسب ، إنما أيضا على تحديد مسار الاستهلاك القومي في المستقبل . فالإنفاق العام تبعاً لذلك يوشر على استهلاك كل من الجيلين الحالي والمقبل معا . وليس هناك وجه للضرورة في أن تتساوى القيمة الحالية للضرائب المفروضة في الفترات الزمنية المختلفة ، والقيمة الحالية لبرامج الإنفاق العام فقد يودي الإنفاق العام الى الانتقاص من الثروة القومية المتوقعة للمجتمع في المستقبل بمقدار أكبر أو أقل من القيمة الحالية المخصصة لتكاليف برامج الإنفاق العام مضافا إليها قيمة الدين العام ، وذلك تبعاً لعوامل عديدة من بينها معدل التمويل الشخصي (١) .

أما العلاقة الثالثة فهي علاقة التكامل التي تنشأ في إطار رأس المال الاجتماعي بين الاستثمار العيني والاستثمار البشري . فمن الثابت أن الدور الاستثماري للانفاق الحكومي لا يقتصر على تكوين رأس المال الثابت فحسب ، بل يتسع ليشمل أيضا تكوين رأس المال البشري . فالانفاق الجاري على التعليم والصحة هو من قبيل الانفاق الاستثماري البشري الذي لا يقل أهمية عن الاستثمار العيني ، ولا يخفى مدلول ذلك بالنسبة لاجراءات تخفيض الانفاق الحكومي الجاري . فتخفيض بعض بنود الانفاق الجاري التي لها مضمون استثماري بشري يمكن أن يضر بالنمو الاقتصادي حتى لو زاد الاستثمار العيني بكامل مقدار هذا التخفيض . فرأس المال العيني ليس هو عنصر النمو الوحيد ، بل يلزم أن تتوافر الى جانبه عناصر أخرى هامة كالمعمالة الفنية المدربة (١) . وبذلك يتجاوز الأثر الانمائي للانفاق العام حدود الميزانية الاستثمارية ، ويشمل العديد من بنود الانفاق الجاري . وعموما فان هذا الأثر الانمائي انما يزداد وضوحا كلما زاد وزن رقم الاستثمار الحكومي مضافا اليه البنود المرتبطة بالاستثمار البشري في الانفاق الجاري وزادت أيضا نسبة الاستثمار الحكومي الى الاستثمار القومي وكلما ارتفع معدل الاستثمار القومي الى الناتج القومي .

وصفة عامة يسهم الاستثمار العام في تشجيع النمو الاقتصادي بالدول النامية من خلال الموامل الآتية :

- (١) توفير رأس المال الاجتماعي ، الذي يعد مصدرا للعديد من الوفورات الخارجية الهامة . ويكتسب دور الانفاق العام في هذا القطاع أهمية بالغة في ضوء عزوف القطاع الخاص عن هذا النشاط .

(٢) يعمل الاستثمار العام - اذا ما توزع على جبهة عريضة من الصناعات - على خلق وتشجيع طلب الصناعات على بعضها البعض بحيث تتمتع كل من هذه الصناعات وكذلك الصناعات الأخرى بوفورات نقدية خارجية ، وذلك يخلق الاستثمار العام حوافز على مزيد من الاستثمار العام والخاص ، عن طريق خلق وتشجيع الطلب .

(٣) يسهم الاستثمار العام أيضا في تنشيط عملية التكوين الرأسمالي عن طريق تعبئة المدخرات وتحقيق فائض متزايد عن مشروعات القطاع العام والهيئات الاقتصادية . ويعتبر هذا الفائض الادخاري على جانب كبير من الأهمية حيث يسهم بشكل ايجابي في رفع المعدل الحدي للاذخار القومي ، كما يزيد من نسبة التوسيم الذاتي في عملية التنمية .

(٤) يؤثر الاستثمار العام ايجابيا على معدل الانتاجية بما يتضمنه من الاسراع بمعدل التقدم الفني والتدريب في المشروعات العامة ، ويؤدي ذلك الى خلق وفورات فنية خارجية تمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التكنولوجية لسدى العمال في القطاع العام . وهي الوفورات التي سرعان ما تنتقل الى فئات أخرى من قوة العمل ، والى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص .

(٥) يعزز الاستثمار العام من فرص النمو في القطاع الخاص في المدة الطويلة من خلال توفيره للمهاكل الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها لنفسه . كما يعززه أيضا من خلال خلق مزيد من الطلب على منتجات القطاع الخاص . هذا بالإضافة الى أنه يسهم من خلال النمو الاقتصادي العام في زيادة حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال من قبل القطاع الخاص بحكم ما يؤدي اليه النمو من زيادة المعروض من عناصر الانتاج .

٣ - الانفاق العام في علاقته بالنتائج القومية الاجمالية

يفترض نظريا حسب قانون فاجنر^(١)، أن تنشأ في مصر - مثلما هو في غيرها من الدول - علاقة طردية بين الانفاق العام والنتائج القومية الاجمالية . ومعبارة أخرى، يفترض أن يأخذ معامل مرونة الانفاق العام بالنسبة للنتائج قيمة أكبر من الواحد الصحيح وذلك تعبيرا عن وجود ميل حقيقي لدى أفراد المجتمع نحو زيادة طلبهم على السلع الاجتماعية كلما ارتفع دخلهم . فهذه السلع هي من قبيل السلع الراقية التي يشتد بالنسبة لها أثر الدخل .

غير أنه ليس ثمة ما يؤكد حقا أن قانون فاجنر - المشار اليه - سارى المفعول في الاقتصاد القومي في الربع قرن المنصرم . فقد تأكد لنا من تحليل نسب الانفاق العام وكذلك من تقدير المرونة أن أثر الدخل هو أثر ضعيف بالنسبة للسلسلة الاجتماعية في مصر وهو ما يتضح من خلال التحليل التالي :

تطور نسب الانفاق العام :

يشيع في مجال التعبير عن أهمية الانفاق العام ، قياس نسبته الى النتائج القومية الاجمالية . وتعتبر هذه النسبة عن حجم الموارد الذي تقوم الحكومة بمسحها من استخدام الخاص الى العام ، كما تعبّر أيضا عن وزن السلع الاجتماعية في النتائج القومية^(٢) . وتصلح هذه النسبة للتعبير عن ميل الأفراد في المتوسط للانفاق على السلع الاجتماعية .

S. Ganti and B. R. Kollurim, "Wagner's Law of Public Expenditures: Some efficient Results for the U.S.", Public Finance, Vol. 34, No. 2, 979, pp. 225-26.

(١) أنظر :

(٢) أنظر : مسجريف ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

وضع أن قياس الانفاق العام بشكل نسبي هو أفضل ، بوجه عام من قياسه بشكل مطلق - حيث يقلل الى حد كبير من تأثير التضخم (١) - إلا أن هذا القياس النسبي يظل قياساً فيرد قيق إذا ما جرى التعبير عنه بدلالة القيمة الاسمية لكل من الانفاق العام والنتاج القومي . فالنسبة الاسمية تعطى تقديراً مبالغاً فيه لحجم التوسع الحقيقي للقطاع الحكومي - إذا ما زادت أسعار السلع العامة بمعدل يفوق معدل الزيادة في الرقم القياسي للأسعار .

وعلى ذلك يعتبر القياس النسبي الحقيقي (real ratio) للانفاق العام أفضل من القياس النسبي الاسمي (nominal ratio) له . ويكون القياس النسبي للانفاق العام حقيقياً إذا ما جرى تكميش رقم الانفاق العام برقم قياسي خاص لأسعار السلع الاجتماعية . في نفس الوقت الذي يجرى فيه تكميش الناتج القومي برقم قياسي آخر يعكس المعدل المتوسط للزيادة في أسعار جميع السلع الأخرى . عندئذ يعطى القياس النسبي الحقيقي للانفاق العام تقديراً أقل عن القياس النسبي الاسمي .

ولكن نظراً لعدم توافر رقم قياسي خاص بأسعار السلع الاجتماعية في مصر . لم يكن أمامنا سوى قياس النسبة الاسمية للانفاق العام . مع علينا سلفاً بأن هذه النسبة تنطوي على المبالغة بعض الشيء في حجم التوسع الحقيقي للقطاع الحكومي . على الأقل لأن أسعار واردات العديد من السلع التي اشترتها الحكومة مثل معدات

(١) تكاد لا تتأثر نسبة الانفاق العام بالأسعار فقد بلغ معامل الارتباط بين هذه النسبة والرقم القياسي لأسعار الجملة (- ١٦٥) وهو معامل ضعيف وغير معنوي مما يؤكد أن النسبة حقيقية الى حد كبير .

• $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

(1) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

$$\chi^2 = 0.99276 \text{ (0.99276)}$$

• $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

(1) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

(1) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

(1) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

(1) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

• $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

• $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) χ^2 (b) $\chi^2 = 0.99276$ (0.99276) (a)

غير معنوية لمعدل النمو الأسي لهذه النسبة (١) .

(٣) بلغ متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام الفعلي الحقيقي مجموع (الانفاق الحكومي + استثمار قطاع الأعمال العام مع استبعاد التحويلات) حوالي ثلاثون جنيهاً في السنة ، وقد اتجه هذا المتوسط للزيادة سنوياً بمعدل بلغ حوالي ٤.٦% وفقاً للتقدير التالي لدالة النمو الأسي :

$$X_{16} = 20.947 (1.046)^t$$

حيث تشير (X_{16}) الى متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام الفعلي بمعدل استبعاد التحويلات . ويعتبر هذا التقدير معنوي (٢) .

كما يعتبر هذا التقدير مقبولاً في ضوء ما تبين من قبل من أن معدل نمو الانفاق العام الفعلي الحقيقي يكاد يتعادل مع معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بحكم ثبات نسبة الانفاق العام الى الناتج القومي الاجمالي . فاذا ما علمنا أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة

(١) قدر المعدل الأسي لنمو نسبة الانفاق العام الفعلي (بعد استبعاد التحويلات)

بـ (٠.٠٠٣) بطريقة المربعات الصغرى من واقع الدالة التالية :

$$X_1 = .387 (1.0003)^t$$

الا أن التقدير غير معنوي حيث بلغت قيمة t (٠.٧٧) ، بخطأ معياري قدره

(٠.٠٤٨) ، ومعامل ارتباط يساوي الصفر ، ونسبة F (٠.٠٥٩) .

(٢) بلغت قيمة t (٧٧٩٢) ، وبلغ معامل الارتباط (٨٨٤) وبلغت قيمة F (٦٠٧١٩) .

هو ٦٨% (١) ، ومعدل نمو السكان حوالي ٢٢% ، وكان منطوقا أن يكون معدل نمو نصيب الفرد من الانفاق العام هو عبارة عن الفرق بين معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو السكان .

(٤) انعكست آثار الزيادة في الانفاق العام على الفرد في المتوسط بصورة أفضل فسي المتينات . وتشير قيمة معامل الارتباط بين الانفاق العام بالنسبة الى الناتج القومي ، وما يخص الفرد من هذا الانفاق ، والتي تبلغ (٧١٩ر) الى أن العلاقة كانت سالبة في السبعينات . أما خلال الستينات فهي موجبة وغير معنوية حيث بلغ معامل الارتباط بالنسبة لهذه الفترة (٣١٠ر) . الا أنه بالنسبة للفترة من (١٩٦٣/٦٢) الى (١٩٨٢/٨١) كان معيار الارتباط سالب وغير معنوي .

(٥) لم تقترن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة من (١٩٦٣/٦٢) الى (١٩٨٢/٨١) بأى تفسير يذكر في نسبة الانفاق العام الى الناتج القومي الاجمالي . فعلى الرغم من أن متوسط نصيب الفرد قد تضاعف خلال هذه الفترة . الا أنه نسبة الانفاق العام الى الناتج قد ظلت تقريبا على ما هي عليه . فقد أعطى قياس العلاقة الخطية بين نسبة الانفاق العام

(١) حسب المعدل المشار اليه من واقع المعاملات المقدرة في الدالة التالية :
$$x_{32} = 1524 (1.0687)^t$$

حيث تشير (x_{32}) الى الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بأسعار ١٩٦٠/٥٩ ، (t) الى الزمن ويعتبر التقدير معنوي حيث بلغت قيمة النسبة t (١٣ر٣٦٢) ، ومعامل الارتباط (٩٥٥ر) ، والنسبة f (١٧٨ر٥٣٦) .

(كمتغير تابع) ، ومتوسط دخل الفرد (كمتغير مستقل) نتائج غير معنوية ،
ما يجعلنا نخلص لعدم وجود علاقة بينهما . وفي ذلك ما يشير لعدم مرونة نسبة
الانفاق العام للتغير في متوسط دخل الفرد . إذ يصعب تفسير هذه النسبة بأثر
الدخل أو بهيكل الطلب الخاص دون العوامل الأخرى .

كذلك لم تتأكد العلاقة ، بشكل معنوي ، بين نسبة الانفاق الحكومي الحقيقي
(مع استبعاد رقم الإستثمار العام والتحويلات) ، ومتوسط دخل الفرد (١) .

ويعتبر ضعف العلاقة بين نسبة الانفاق الحكومي ومتوسط دخل الفرد ، نتيجة
لتضاد العلاقة بين هذا المتغير الأخير وكل من الشق الاستهلاكي ، والشق
الاستثماري من الانفاق الحكومي . فعلى حين كانت العلاقة بين متوسط دخل الفرد
ونسبة الإستثمار العام الى الناتج علاقة موجبة كانت العلاقة بين متوسط دخل الفرد
ونسبة الاستهلاك الحكومي علاقة سالبة .

(١) أعطى قياس العلاقة بين متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد (X_g) كمتغير مستقل ،
وكل من الانفاق العام (X_1) ، الانفاق الحكومي (X_3) ، الاستهلاك الحكومي
والاستثمار الحكومي (X_4) كمتغيرات تابعة ، النتائج التالية :

$X_1 = .408 - .0002 X_g$ (.0004)	0.015	F ,264
$X_2 = .351 - .001 X_g$ (.0005)	0.183	3.815
$X_3 = .352 - .0015 X_g$ (.0005)	0.300	7.378
$X_4 = .028 + .001 X_g$ (.0001)	0.665	33.990

حيث (r^2) هي مربع معامل الارتباط، (F) هي النسبة ف .

(٦) هناك تباين واضح بين البيان التقديرى والبيان الفعلى لرقم الانفاق العام .
فمعامل الارتباط بينهما لا يتجاوز (٠.٦٤٩) . ويعكس ذلك عدة أمور من
بينها التباين برقم التحويلات حيث أن رقم الانفاق العام الفعلى يستبعد
التحويلات . كما يعكس كذلك انخفاض مستوى الكفاءة فى تخطيط الميزانية ،
وارتفاع تأثير العوامل العارضة والظروف غير المتوقعة .

(٧) أتصف الميل المتوسط للانفاق العام بالثبات على المستوى القومى وكذلك على
مستوى الفرد . فقد ظهرت علاقة معنوية بين كل من متوسط الناتج القومى للفرد ،
ومتوسط الانفاق القومى للفرد . وظهر أيضا أن معدلى الزيادة فى المتوسطين
كانا متقاربين . فقد بلغ الأول (٤٦%) والثانى (٤٤%) . أما دلالة ذلك
فهى أن ثبات الميل المتوسط للانفاق العام على المستوى القومى تتضمن أيضا
ثبات هيكل الطلب الخاصة بين السلع الاجتماعية وغيرها من السلع (١) .

(١) حسبت معدلات الزيادة السنوية فى كل من متوسط الانفاق العام (التقديرى) للفرد
(X_{15}) ، ومتوسط الانفاق العام الحقيقى الفعلى بعد استبعاد التحويلات (X_{16})
ومتوسط نصيب الفرد من الانفاق الحكومى الحقيقى الفعلى بعد استبعاد التحويلات
(X_{17}) - بطريقة المربعات الصغرى من واقع الدالة الأسية فى الصورة
$$y_t = y_0(1+r)^t$$
 فأعطت النتائج التالية :

	r^2	F
$LN X_{15} = 3.508 + .057 t$ (.011)	0.616	27.257
$LN X_{16} = 3.042 + 0.450 t$ (.0054)	0.781	60.719
$LN X_{17} = 2.687 + .036 t$ (.0070)	0.609	26.463

ولا يخفى طبعا أنه يمكن الحصول على معدل النمو فى صورة مئوية فى جميع المعادلات
السابقة ، بطرح المقابل اللوغارىتمى لمعامل (t) من الواحد الصحيح .

نخلص من التحليل السابق بأن ثمة مؤشرات قوية على عدم سريان قانون فاجنر على الاقتصاد المصرى فى العقدين الماضيين . فالانفاق العام لم ينمو فى مصر بأعلى كثيرا من معدل التضخم وظلت نسبته الى الناتج القومى شبه ثابتة تقريبا فى الفترة الماضية . فنسبة الانفاق العام بعد أن زادت زيادة كبيرة فى الخمسينات ظلت ثابتة تقريبا خلال الفترة الممتدة من أول السبعينات حتى أول الثمانينات .

واستقرار معدل الانفاق العام عند مستواه المرتفع خلال الفترة المشار إليها ، له دلالة هامة بالنسبة للفسد . فمن غير المتوقع فى المستقبل أن ينخفض معدل الانفاق العام دون اجراءات حازمة ، كما أنه من غير المتوقع أيضا فى غياب أى سياسات أن يزيد نسبه عن مستواها الحالى . فالتدخل الحكومى بلغ حدوده القصوى فسي ظل الاطار الاقتصادى والاجتماعى القائم . وثبات هذا المعدل هو علامة بالتالى على ثبات المعالم الرئيسية للهيكل الاقتصادى والاجتماعى المصرى . وعلى استقرار الفلسفة الاجتماعية والسياسية وعدم تغييرها بشكل واضح . فاستمرار هذه النسبة هو علامة على أن النظام الاقتصادى المصرى لم يغير من خصائصه الجوهرية بما يحمل على زيادة هذه النسبة أو انتقاصها .

مرونة الانفاق العام بالنسبة للنتاج القومي :

يعطى قياس المرونة الدخلية للنققات العامة مؤشرا على اتجاه هذه النققات للزيادة مع تزايد الدخل القومي . فالتغير في نسبة المنفق على السلع الاجتماعية يتوقف على مرونة الطلب الدخلية على هذه السلع . فلو كانت مرونة الطلب الدخلية على كل من السلع الاجتماعية والسلع الأخرى مساوية للواحد الصحيح لكان معنى ذلك أن زيادة الدخل ستؤدي الى احتفاظ كل مجموعة من السلع بوزنها النسبي في الانفاق الكلي . بعبارة أخرى فإنه اذا كانت المرونة الدخلية للانفاق العام تساوي الوحدة فإن ذلك يعتبر قرينة سليمة على ثبات نسبة الانفاق العام الى الناتج القومي في ظل افتراض أن المرونة الدخلية على السلع الأخرى تعادل أيضا الوحدة . وعلى ذلك يمكن لنا أن نهتدي بمرونة الطلب الدخلية للتعرف على قابلية نسبة الانفاق العام الى التغير مع الزيادة في الدخل .

ويحوى الجدول التالي تقديرا لمعاملات مرونة الانفاق العام بالنسبة للنتاج القومي الاجمالي خلال الفترة من (١٩٦٣/٦٢) حتى (١٩٨٢/٨١) ، والستى تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية . كما يضم الجدول أيضا تقديرا للميل الحدي للانفاق في القطاع الحكومي معرنا على أنه الزيادة في الانفاق الحكومي كنسبة مئوية من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي (١) .

(١) قدرت المرونات بأخذ انحدار الانفاق الحكومي على الناتج القومي الاجمالي

$$y = a x^b$$

في الصورة اللوغارتمية

حيث تشير (b) الى معامل المرونة أما الميل الحدي فقد جرى اشتقاقها مباشرة من معاملات المرونة المقدرة بضرب هذه المعاملات في النسبة المتوسطة للانفاق العام الى الناتج القومي الاجمالي . وتحقق هذه الدالة اللوغارتمية توفيقا أفضل عادة مما تحققه الدالة الخطية فضلا عن أنها لا تعطى تقديرا مباشر للمرونة .

جدول (١)

المرونات والميول الحدية للانفاق الحكومي والانفاق العام في الفترة
من (١٩٦٣/٦٧) - (١٩٨٢/٨١)

الميل الحدى	المرنونة (١) للناتج القومى الاجمالى	
٣٨٥٥ر	٩٨٤٩ر	الانفاق العام الفعلى الحقيقى
٧٦١٧ر	١٠٨٠٨ر	الانفاق العام التقديسى الحقيقى
٢٠١٩ر	* ٧٨١٥ر	الانفاق الحكومى الفعلى الحقيقى (بدون تحويلات)

* معنوى عند مستوى (٩٠)

(١) محسوب من واقع معادلات الانحدار فى الصورة اللوغارتمية الواردة بالهامش
السابق .

ويتضح من الجدول أن المعاملات المقدرة لمرونة كل من الانفاق العام الحقيقي الفعلى والانفاق العام الحقيقي وبالنسبة للناتج القومي الاجمالي تقترب من الواحد الصحيح . مما يؤكد ما توصلنا اليه من قبل من أن قانون فاجنر لا يفسر الانفاق العام في مصر إذ أن نسبة الانفاق العام الى الناتج القومي تميل الى الثبات في المدة الطويلة .

ويظهر أيضا من الجدول (١) اختلاف درجة مرونة الانفاق الحكومي الفعلى ومرونة الانفاق العام مما يعكس اختلاف المرونة الداخلية لكل بند من بنود الانفاق العام ، فالمرونة مرتفعة بالنسبة للتحويلات ومنخفضة نسبيا بالنسبة للاستهلاك الحكومي .

ويصور الجدول (٢) المرونات والميل الحدية المقدرة للانفاق العام . ولا تتأثر هذه التقديرات عموما بالزيادة السكانية حيث أنها محسوبة بالنسبة للفرد . (١)

(١) حصلنا على المرونات الواردة بالجدول من واقع نتائج الانحدار التالية :

		r^2	F
$LN X_{15} = - 0.263 + 0.979 LN X_g$ (0.2767)		0.424	12.542
$LN X_{16} = - 0.591 + 0.912 LN X_g$ (0.11490)		0.791	64.410
$LN X_{17} = - .361 + 0.606 LN X_g$ (0.1797)		0.400	11.371

(ارجع في تعريف المتغيرات الى جدول (٩)) .

جدول (٢)

المرونة والميزان الحديثة للانفاق الحكومي والانفاق العام بالنسبة
للغرد خلال الفترة من (١٩٦٣/٦٢) - (١٩٨٢/٨١)

الميل الحدى	المرونة بالنسبة لمتوسط الناتج القومى الاجمالى للغرد	
١٥٥٢ر	* ٦٠٦١ر	نصيب الغرد من الانفاق الحكومى الحقيقى الفعلى بدون تحويلات
٣٦٢٣ر	* ٩٢١٩ر	نصيب الغرد من الانفاق العام الحقيقى الفعلى بدون تحويلات
٦٨٩ر	* ٩٧٩٨ر	نصيب الغرد من الانفاق العام الحقيقى التقديرى

* معنى عند مستوى (٩٥ر)

ويتضح من الجدول (٢) اقتراب معاملات المرونة الدخلية للانفاق العام بالنسبة للفرد من الواحد الصحيح . وهي نتيجة تتمشى الى حد كبير مع المؤشرات السابقة والتي تتفق في مجموعها على أنه ليس هناك شواهد كافية على سريان قانون فاجنر الذي يقضى باتجاه نسبة الانفاق العام الى التزايد تحت تأثير ارتفاع مرونة الطلب الدخلية .

كما يسترعى الاهتمام من بين نتائج هذا الجدول انخفاض معامل مرونة الانفاق الحكومي للفرد عن المعاملات الأخرى عندما تم استبعاد رقم الاستثمار العام . ويعود هذا الاختلاف في حد ذاته مؤشرا على أن نصيب الفرد من الانفاق العام يكون حساس أكثر للزيادة في متوسط دخل الفرد من خلال الاستثمار العام .

٤ - عجز الميزانية العامة

يكتسب الادخار الحكومي في الدول النامية أهمية بالغة ، بسبب ضخامة الأعباء التمويلية التي تعادفها التنمية في أولى مراحلها من ناحية ، وضعف معدل الادخار الخاص من ناحية أخرى . وينطوي الادخار الحكومي على تجنب جزء من الموارد الاقتصادية الحقيقية بعيدا عن أغراض الاستهلاك بغرض إعادة توجيهها الى الاستثمار ومن ثم يسهم الادخار العام في تحقيق بعض الشروط الهامة للنمو الاقتصادي وهي تعبئة المدخرات القومية .

ويعرف الادخار الحكومي بأنه فائض الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية وفقاً للمعادلة التالية (١) :

$$S_g = Y_g - (G + S + R)$$

حيث (S_g) الادخار الحكومي ، (Y_g) الإيرادات العامة الجارية ، (G) الانفاق الحكومي الجارى على السلع والخدمات ، (S) الاعانات ، (R) المدفوعات التحويلية .

ويظهر من التعريف أن الادخار الحكومي يقاس بفائض الميزانية الجارية ، الذى يتعادل مع فائض الادخار الاجمالى المطلوب فوق الادخار الخاص المتاح . ولا يقتبس الادخار الحكومي بعجز الميزانية الاجمالية لأن هذا القياس لا يعبر سوى عن مقدار الاضافة الى الطلب الكلى (٢) .

(١) أنظر Hiromitsu Ishi, "long-Term Changes of the Government Saving Rate in Japan" Economic Development and Cultural Change, July 1974, pp.651-20

(٢) يختلف مفهوم الادخار الحكومي بهذا المعنى عن فائض الميزانية الذى يعرف على أنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة . ويعتبر مفهوم فائض الميزانية هاما فى مجال إدارة الطلب الكلى ، بينما يعتبر مفهوم الادخار الحكومي هاما فى مجال تمويل التكوين الرأسالى . انظر مسجريف ، المرجع السابق ، ص ٦٢٨ ، ص ٧٩٢ .

ومع أنه من المفروض أن يضطلع الادخار الحكومي بالدور الرئيسي في تمويل الاستثمارات الحكومية ، إلا أنه غالباً ما يحدث أن تعجز الحكومة عن ادخار ما يكفي تماماً لهذا الغرض . عندئذ تضطر الحكومة إلى الاقتراض أو الاصدار الجديد لتعويض النقص في الادخار الحكومي والذي يقاس بالفرق بين الفائض في الميزانية الجارية وحجم الاستثمار الحكومي وفقاً للمعادلة التالية :

$$\begin{aligned} I_g - S_g &= I_g - Y_g - (G + S + R) \\ &= (I_g - G) - Y_g - (S + R) \\ &= B \end{aligned}$$

حيث يشير (B) إلى مقدار الاقتراض اللازم لتمويل العجز والذي يساوي فائض الاستثمارات الحكومية عن الادخار الحكومي . ويمكن باعادة ترتيب الحدود أن نحصل على

$$I_g = S_g + B$$

أي أن هناك مصدرين أساسيين لتمويل الاستثمارات الحكومية هما الادخار الحكومي (فائض الميزانية الجارية) ، والقروض ومن البديهي أن الأهمية النسبية لأي من هذين المصدرين تتزايد بتناقص الأهمية النسبية للمصدرين الآخرين . كذلك تعبر النسبة (S / I_g) عن المدى الذي يمول فيه الاستثمار الحكومي بالادخار الحكومي .

نخلص من ذلك بأنه يشترط لاداء القطاع الحكومي دوراً تمهيدياً للنمو الاقتصادي أن يكون هناك فائض في الميزانية الجارية ، أما إذا كان هناك عجز في هذه الميزانية ، فإن الحكومة لا تدعم من القدرة الادخارية وإنما تبدها في تشجيع الاستهلاك حيث تبعثر المدخرات الاجنبية والمدخرات المحلية على مزيد من الانفاق الحكومي الجارى في غير أغراض التنمية .

ولا ينشأ التضخم من مجرد وجود عجز في الميزانية الجارية وإنما عن الاعتماد في تمويله على غير المدخرات الحقيقية . فالمعجز في الميزانية الجارية لا يؤدي إلى تضخم إذا ما جرى تمويله بالمدخرات الحقيقية . وإنما ينشأ التضخم عندما يتم تمويله بالأصدار الجديد لدى البنك المركزي لأنه في هذه الحالة لن تقتن الزيادة في الانفاق الحكومي على الشراء من السوق المحلي بأي نقص في الانفاق الخاص . ولكن يكون ضروريا تحويل الانفاق بعيدا عن الاستهلاك أو الاستثمار أو الواردات حتى يتباح للحكومة أن تشتري ما تريد . وتكون النتيجة أن يتجاوز الانفاق القومي الناتج القومي ليصير المعجز هو مصدر للاختلال بين الادخار والاستثمار وبين الواردات والصادرات .

وتأخذ (S_g) في الميزانية المصنفة قيمة سالبة تعبيراً عن تجاوز الانفاق الحكومي الجارى للإيرادات العامة الجارية ، (أى $Y_g - G < 0$) . ويشير ذلك إلى أن الاقتراض لا يمول فقط الاستثمار الحكومي ، وإنما أيضا المعجز في الميزانية الجارية . فالزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي في مصر لم يقابلها بالكامل زيادة في الضرائب أو الاقتراض من الأفراد بل جرى تمويل الجزء الأعظم منها بالاقتراض من البنك المركزي . وعلى ذلك زاد الانفاق الحكومي في نفس الوقت الذي لم يحدث فيه تخفيض في القطاعات الأخرى ، وقد أدى ذلك إلى ضغط تضخمى .

ولا يخفى ما يتضمنه ذلك التمويل التضخمى من الأضرار بفرض النمو الاقتصادى فى المستقبل . فقد استتبع هذا التمويل تحويل الموارد الاقتصادية من الأغراض الاستثمارية إلى الأغراض الاستهلاكية مما أعاق الاستثمار الخاص وأدى إلى زيادة عبء المديونية الخارجية لأن جزءاً متزايداً من القروض الأجنبية يستخدم في تمويل

الاستهلاك الحكومي بسبب عجز الموازنة الجارية (١) .

وتحقق الميزانية العامة المصرية عجزا كبيرا نسبيا ، وذلك من جراء وجود عجز في جميع الميزانيات الفرعية الجارية والاستثمارات الرأسمالية بلا استثناء . فقد بلغ مجموع العجز الكلي للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (٤٨٤٥٣) مليون جنيه ، ويتميز هذا العجز الكلي فضلا عن كبر حجمه نسبيا باتجاهه نحو التزايد في السنوات الأخيرة . فقد زادت نسبة هذا العجز من ١٧ % من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٧ ، الى ٢٧ % من هذا الناتج في عام ١٩٧٩ وقد قدر متوسط العجز الكلي خلال السنوات الأخيرة بحوالي ٢٠ % . وقد بلغ العجز الكلي في الموازنة المصرية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ حوالي ٤٨٤٥ مليون جنيه ، وقد كان هذا العجز محصلة عجز قسده ٦١٤ مليون جنيه في الموازنة الجارية ، وآخر قدره ٣١٠٠ في الموازنة الاستثمارية وثالث قدره ١٦٨٣ في موازنة التحويلات الرأسمالية .

وقد مول هذا العجز على النحو الوارد بالجدول التالي والذي يتضح منه أن القروض الادخارية المحلية قد مولت فقط ثلث العجز أما الثلثين فقد مولا بالقروض الاجنبية والاقتراض من البنك المركزي مناصفة . وتدلل نسب هيكل تمويل العجز بوضوح على اقتران العجز في مصر بتضخم واسع في الداخل وعجز كبير في ميزان المدفوعات .

(١) يعتبر عجز ميزان المدفوعات هو مصدر التمويل الخارجى لفجوة المدخرات المحلية ،

التي تضم فجوتى الادخار الخاص والادخار الحكومي . وهو ما يتضح من خلال

المعادلة التعريفية التالية .

(الواردات - الصادرات) = (الاستثمار الخاص - الادخار الخاص) +

(الاستثمار الحكومي - الادخار الحكومي)

= الاستثمار القومي - الادخار القومي .

0 78 0 3761 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000
 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000 0 0000

0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000
0 0000 0 0000 0 0000	000000	000000

17/2761 0000 0000
 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000 0000
 (0) 0000

- ويمعزى تزايد العجز الكلى فى السنوات الأخيرة بصفة رئيسية الى تزايد الانفاق العام بمعدل أسرع من معدل تزايد الإيرادات العامة تحت تأثير العوامل التالية :

١ - تباطؤ معدل نمو الإيرادات العامة غير السيادية مع تزايد الاعتماد عليها أدى الى قصور واضح فى الموارد العامة . فقد مال فائض البترول وقناة السويس السى النمو ببطء شديد تحت تأثير العوامل الخارجية . والى التقلب فى مسار هذا النمو بشكل واضح (١) . ويلاحظ على الرغم من حدوث انخفاض حقيقى فى نسبة الإيرادات الخارجية الى الإيرادات الكلية فى السنوات الأخيرة . إلا أن مستوى هذه النسبة ما زال مرتفعاً . فما زالت الإيرادات السيادية لا تغطى فى الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ سوى ٤٠% من المجموع الكلى للنفقات العامة . وهو ما يعادل ٦٧% من مجموع النفقات الجارية . وهكذا يسوءى الاعتماد بشكل كبير على الإيرادات غير السيادية الخارجية الى عدم مرونة السوارد العامة وعجزها عن مواجهة الزيادة المطردة فى النفقات العامة .

٢ - تدنى فوائض القطاع العام بسبب ازدياد الفجوة بين الادخار والاستثمار فى بعض وحدات هذا القطاع ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها تثبيت أسعار القطاع العام لفترات طويلة . وانخفاض كل من مستوى ومعدل نمو الانتاجية فى هذا القطاع . وقد أدى هذان السببان الى انخفاض عائد الاستثمار (أى فائض العمليات الجارية مقسوماً على رأس المال المستثمر) فى شركات ووحدات القطاع العام من نحو ١٠% فى عام ١٩٧٥ الى نحو ٧% فى عام

(١) تبلغ تقديرات البنك الدولى لمعامل التباين (Coefficient of Variation) لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة كنسبة من الناتج القومى فى مصر ١٦% . ١٠% على الترتيب ويشير هذا الى أن تقلب الإيرادات العامة بدرجة أكبر من تقلب النفقات العامة .

١٩٨٠ ثم الى أقل من ٥% فى السنوات الأخيرة . وهو عائد منخفض اذا ما قورن بسعر الفائدة طويل الأجل فى الأسواق المحلية والعالمية . (١)

٣ - أدى تزايد الاعتماد فى تمويل العجز على القروض الخارجية الى أن أصبحت أعباء هذه القروض تمثل نسبة هامة ومحسوسة من اجمالى العجز وسببا متجددا لاستمراره (٢) حتى أصبح العجز الكلى فى الميزانية وفى ميزان المدفوعات متلازمان تلازم السبب والنتيجة . فقد ترتب على استخدام جزء من هذه القروض الأجنبية فى تمويل العجز الجارى وفى تمويل الاستثمار فى بعض وحدات القطاع العام التى تتصف بعدم الكفاءة الى عدم تمكين الاقتصاد من اكتساب القدرة على توليد العملة الأجنبية من خلال التصدير أو على التوفير فيها بما يساعد على خدمة الدين العام الخارجى ، وتقليصه فى المستقبل .

٤ - أدى التضخم الى تدهور القيمة الحقيقية للايرادات الضريبية والى رفع القيمة الاسمية لرقم الانفاق العام . فحصيله العديد من الضرائب مشـ_____ل الضرائب على الأجور والضرائب العقارية والزراعية لم تزد الا بمعدلات متواضعة . ويعتبر التضخم تبعا لذلك سببا غير مباشر للعجز فى الميزانية نتيجة لنمو بعض الأوعية الضريبية بمعدلات أقل من معدل التضخم وزيادة القيمة الاسمية لرقم الانفاق العام بمعدل قريب من معدل التضخم .

(١) سيد البواب ، ص ٥٠ .

(٢) معهد التخطيط القومى ، الانفاق العام ، والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم (١٦) ، أبريل ١٩٨١ ، ص ٥٣ - ٥٤ .

وتساعد الخصائص التي يتصف بها الهيكل الضريبي المصري على أن يحد التضخم أثره في تخفيض القيمة الحقيقية لبعض الإيرادات الضريبية . ففي ظل هذا النظام الضريبي الذي يعتبر غير تصاعديا يصعب احداث زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية دون ارهاق كاهل الطبقات المحدودة الدخل وهي التي لا يزيد دخلها بنفس معدل التضخم ولذلك عادة ما تخشى الحكومة من مواجهة الخسائر السياسية الناجمة عن زيادة العبء الضريبي في مثل هذه الظروف .

ويشير النظام الضريبي المصري تناقضا بين بلوغ عبء الضريبي حدا مرتفعا وبين انخفاض نسبة الضرائب المباشرة فيه الى ١٠ ٪ ، وهذا معناه أن السياسة المالية المصرية لا تستطيع أن تضغط أكثر من ذلك على غالبية المواطنين ذوو الدخل المحدود في الوقت الذي لا تستطيع فيه أيضا أن تضغط على الأقلية التي ترتفع دخولها وأرباحها بسبب التضخم . وتتأذر الاعتبارات الاجتماعية والسياسية لتفعل يد الحكومة عن زيادة العبء الضريبي . ويتسبب ذلك بدوره في جمود الإيرادات الضريبية .

تلك بايجاز هي أهم الأسباب التي حالت دون قيام القطاع الحكومي بدور ايجابي في تعبئة المدخرات القومية ، ويعد هذا بلا شك انتقاص كبير لدور الانفاق الحكومي في صنع التنمية في مصر ، وهو الدور الذي استطاع أن يقوم به الانفاق الحكومي في بلاد أخرى كاليابان (٢) ويظهر من ذلك أن تحقيق الوظيفة الامم خارية للانفاق العام هي أولا وأخيرا مشروطة بعلاج العجز التجاري .

(١) على حين يرى خبراء البنك الدولي ، أن العبء الضريبي في مصر ليس هينا بالمعايير العالمية ، يؤكد بعض الاقتصاديين المصريين على انخفاض هذا العبء بالنسبة للضرائب المباشرة بمقفة خاصة ، راجع : سيد البواب ، ص ٤٢ - ٤٣ .

كما يلاحظ أن كفاءة الدور الاستثمارى مرتبط بكفاءة الدور الادخارى للحكومة ففى
غياب النمو الاقتصادى لأن تمويل العجز بالقروض المحلية فيه تبديد للمدخرات المحلية فى
أغراض غير انتاجية يصعب معها أن يرفع معدل العائد على المدخرات ومن ثم قسـد
ينشأ عنه انخفاض فى معدل الاستثمار بعد ذلك . كما أن تمويل العجز تضخمها يمكن
أن يضسر أيضا بالاستثمار فى المدة الطويلة من خلال ما يوفى اليه من نقص الصادرات .

٥ - أثر سياسات الترشيد على هيكل الانفاق العام

كان طبيعيا اذن أن تنتهج السياسة المالية المصرية في السنوات الأخيرة ما تسنى لها من اجراءات لتخفيف العجز الكلى فى الميزانية العامة . وقد تعددت هذه الاجراءات ، فمنها ما يستهدف زيادة الموارد العامة . ومن هذه الاجراءات زيادة بعض الرسوم والضرائب على الدخول ، تحسين نظام الجباية ، زيادة الرسوم الجمركية . ومن هذه الاجراءات أيضا ما استهدف تخفيض النفقات العامة مثل ترشيد الدعم ، رفع أسعار بعض السلع كالكهرباء ، والمياه ، والنقل .

غير أنه لما كان من شأن هذه الاجراءات أن تؤثر على بنود الانفاق العام بدرجات متفاوتة ، فإنه من المهم أن نتعرف على أثر تلك الاجراءات على هيكل النفقات العامة لأن التغيرات فى هذا الهيكل لها مدلول هام بالنسبة للنمو الاقتصادى . فأثر الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى يختلف من بند الى آخر من بنود هذا الانفاق . فالانفاق العسكرى ، والانفاق على الادارات الحكومية ، والتحويلات بصورها المختلفة كالدعم ، واعانات الضمان الاجتماعى تعتبر مصروفات غير انتاجية ليس لها دلالة واضحة بالنسبة للنمو الاقتصادى . كذلك تختلف آثار مختلف بنود الانفاق الحكومى على الطلب الكلى . فمضى حين تولى الزيادة فى الأجور الى تنشيط الطلب الداخلى ، تولى الزيادة فى مخصصات الدعم الى تنشيط الواردات .

ولا تستوى كل طرق علاج العجز الكلى من حيث أثرها على النمو الاقتصادى . فالبعض من هذه الطرق قد يكون فى غير مصلحة النمو الاقتصادى وذلك عندما يتم خفض معدل الانفاق الحكومى الاستثمارى الذى قد يتعذر تحقيقه لأسباب سياسية .

لذلك سنسعى في هذا الجزء لمعرفة مدى وقع اجراءات السياسة المالية المشار اليها على هيكل الانفاق العام . وذلك عن طريق قياس معدل تغير النصيب النسبي لبنود الانفاق الرئيسية و مقارنتها بمعدل الزيادة في جملة الانفاق العام . بحيث يعسب أحد البنود قابل أكثر للزيادة اذا ما زاد هذا البند بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الرقم الاجمالي للانفاق العام . وتبعاً لذلك يمكن اعتبار النسبة بين معدلي الزيادة المئوية للبند وللرقم الاجمالي بمثابة مقياس لمدى قابلية هذا البند للزيادة وموشراً على حدوث تغير في هيكل الانفاق العام . فاذا ما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح أهبط هذا البند قابل للزيادة عن غيره من البنود التي تتخفف بالنسبة لها هذه النسبة عن الواحد الصحيح . وتعطى النتائج التي نصل اليها من مثل هذا التحليل لهيكل النفقات العامة فكرة عن نظام الأولويات المتبعة ضمناً في سياسة الانفاق العام .

فلو زاد الانفاق الحكومي الاجمالي والذي يرمز له بالرمز (E_t) بالمعدل بموجب الدالة الأسية التالية :

$$(1) \dots\dots E_t = E_0 (1 + R)^t$$

وزاد بند الانفاق (e_i) بالمعدل (r_i) في الدالة التالية :

$$(2) \dots\dots e_i = e_{i0} (1 + r_i)^t$$

فانه بقسمة المعادلة (٢) على المعادلة (١) نحصل على :

$$(3) \dots\dots \frac{e_{it}}{E_t} = \frac{e_{i0}}{E_0} (1 + r_i)^t / (1 + R)^t$$

ويتضح من المعادلة (٣) أنه يمكن قياس النصيب النسبي لكل بند من بنود الانفاق العام في أي سنة (t) بضرب النصيب النسبي له في سنة الأساس في النسبة .

وتعتبر هذه النسبة بمثابة مؤشر للتفسير الهيكلي . وتعتبر هذه النسبة عن مدى قابلية الأنصبة النسبية لمختلف بنود الانفاق العام للتغير . فالنصيب النسبي للبعد (i) يظل على ما هو عليه عندما تتساوى R مع r_i . ويزيد النصيب النسبي لهذا البند اذا كانت $r_i < R$. ومطابق الجدول (٤) قياسا لمؤشر التغير الهيكلي للانفاق العام التقديرى محسوبا بالطريقة المشار اليها .

جدول (٤)

هيكل الانفاق الحكومى (التقديرى)

فسي الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٥ / ٨٤

(بالمليون جنيه بالأسعار الجارية)

بيان السنة	الأجور	النقثات والتحويلات الجارية	الاستثمارات	التحويلات الرأسمالية	جملة الانفاق الحكومى
١٩٧٣	٥٤١	١٧٧٢	٤٣٢	٤٨٧	٣٢٣٢
١٩٨٠	١٣٣٧	٣٥٧٤	١٠٤١	١٩٢٤	٧٨٧٦
١٩٨٥ / ٨٤	٣٥٩٥	٨٠٥٩	١٧٦٧	٢٠٥٧	١٥١٧٨
	النسب الهيكلية				(%)
١٩٧٣	١٦,٧٣	٥٤,٨٢	١٣,٣٦	١٥,٠٦	١٠٠
١٩٨٥ / ٨٤	٢١,٦٦	٥٣,٠٩	١١,٦٣	١٣,٥٤	١٠٠
	مؤشر التغير الهيكلى				
١٩٨٥ / ٨٤ - ٧٣	١,٢٩٥	٩٦,٨	٨٧١	٨٩٩	-

ويتضح من هذا الجدول ما يأتي :

١ - تتصف الأجور في الباب الأول من الميزانية بقابليتها للزيادة عن البنود الأخرى .
فقد زادت الأجور فيما بين سنة ١٩٧٣ و سنة ١٩٨٥/٨٤ بمعدل ١٤٩% سنوياً
على حين زادت جملة الانفاق الحكومي بمعدل ١٢٦% . وقد أدى ذلك إلى
زيادة النصيب النسبي للأجور من ١٦٧% في عام ١٩٧٣ إلى ٢١٦% في
عام ١٩٨٥/٨٤ . وتعكس زيادة الأجور في الباب الأول ، التزام الحكومة
بتوظيف جميع الخريجين من ناحية ، كما تعكس أثر التضخم على ارتفاع الأجور ،
كذلك أثر ارتفاع الأجور في القطاع الخاص على الأجور في القطاعين العام
والحكومي (١) .

٢ - كانت الزيادة في الوزن النسبي للأجور على حساب الوزن النسبي لأبواب الانفاق
الأخرى . وقد كان التراجع في الباب الثالث هو أوضحها جميعاً حيث انخفض
الوزن النسبي له بـ ١٧٣% ، وعلى الرغم من تواضع هذه النسبة الأخيرة إلا أنها
تعطى مؤشراً على أن الانفاق الاستثماري هو أكثر البنود قابلية للضغط عن غيره
من بنود الانفاق الحكومي في مصر . وعلى أن السياسة المالية تتجه إلى ضغط بند
الأجور بدرجة أقل عن غيره من البنود كالتحويلات والاستثمار وتؤكد نفس هذه
النتيجة من خلال انخفاض مؤشر التغير الحكومي الهيكلي بالنسبة للاستثمارات عن
غيره من الأبواب الأخرى . ويعكس هذا المؤشر أن الفرق بين معدل نمو
الاستثمارات ومعدل نمو إجمالي الانفاق العام هو أكبر من الفرق بين هذا المعدل
الأخير ومعدلات نمو الأبواب الأخرى للميزانية .

(١) أنظر : سعيد دويدار ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة
الاجتماعية في مصر ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الخامس
للاقتصاديين المصريين ، ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص
٣٩٢ .

ويرجع تباطؤ معدل نمو الاستثمار الحكومي في السنوات الأخيرة بحصة عامة السي حرص الحكومة على تفيد الانفاق الاستثماري في ضوء ظهور بعض الاختناقات الناشئة عن ندرة بعض الموارد وشح العمالة الماهرة . كما يعكس هذا التباطؤ في معدل نمو الاستثمار الحكومي تفضيلا من جانب السياسة المالية للاستهلاك الحالي عن الاستهلاك المؤجل بما يتضمنه ذلك من تغليب الضرورات العملية في المدة القصيرة على اعتبارات النمو في المدة الطويلة .

العامة ، الا على حساب النقص في الاستثمار الخاص عندئذ لن يكون للزيادة في الاستثمار العام انعكاس كامل على النمو الاقتصادي ، لأن جزءاً من هذه الزيادة سوف ينصرف فقط الى مجرد تعويض النقص في الاستثمار الخاص . وتتوقف درجة التناحر بين القطاعين على نمط الاستثمار العام . فكلما تركز الاستثمار العام في قطاع رأس المال الاجتماعي ، كان في ذلك تعزيز لفرص نمو الاستثمار الخاص . وعلى ذلك ليس المهم فقط رفع معدل الاستثمار العام وإنما أيضاً في انتقاء تلك الأنماط الاستثمارية التي تضر أقل ما يمكن بالاستثمارات الخاصة المنتجة وهي التي يتوجب رعايتها في المراحل الأولى من التنمية .

ويلعب القطاع الخاص في مصر دوراً لا يستهان به في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد المصري .

ثالثاً : وحتى لو افترضنا أن زيادة الاستثمار العام لن تكون على حساب الاستثمار الخاص ، وأنه من الميسور من خلال الانفاق العام رفع معدل الاستثمار القومي بشكل محسوس - حتى في ظل هذا القرض - ، فان أثر ذلك على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون متواضعاً ، اذا ما انخفضت الكفاءة الحدية الاجتماعية للاستثمار بسبب قصور الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني . عندئذ يمكن أن ينصرف أثر الانفاق العام بدرجة أكبر الى الأسعار وبدرجة أقل الى الانتاج . وضيق القدرة الاستيعابية هو تعبير عن ضعف الجهاز الانتاجي هيكلية وعدم مرونته (١) . وهي صفة يتميز بها الاقتصاد المصري كالاقتصاد نامسي .

(١) انظر في ملخص للأدب الاقتصادي حول موضوع الطاقة الاستيعابية :

R.S. Eckaus, "Absorptive Capacity as a Constraint due to Maturation Processes", In Development and Planning: Essays in Honor of Paul Rosenstein Rodaw, ed. J.N. Bhagwati and R.S. Eckaus, (Cambridge, Mass. : MIT Press, 1973).

فقد أشارت الدراسات التخطيطية وكذلك دراسات البنك الدولي ، الى عدم قدرة هذا الاقتصاد على امتصاص الاستثمارات الاجمالية المستهدفة في الخطة الخمسية الأخيرة . وازاء ذلك دعى بعض المخططين المصريين الى ضرورة تخفيض معدل الاستثمار القومي لأنه لا جدوى - فى رأيهم - من الأبقاء على هذا المعدل مرتفعا فهناك اختناقات عديدة على رأسها الاختناق فى قطاع التشييد ، ستحول دون أن يكون لهذا المعدل الاستثمارى المرتفع أثرا ملموسا على النمو الاقتصادى وربما تسفر عن المزيد من الضغوط التضخمية . والأجدى فى مثل هذه الظروف هو العمل على تحسين كفاءة الاستثمار القومى باعادة توزيع الاستثمارات بين القطاعات (١) .

وتحملنا الاعتبارات السابقة جميعا على الاعتقاد بأن علاقة الانفاق العام بالنمو الاقتصادى ليست بالعلاقة البسيطة التى تتضمنها الأساليب التحليلية البسيطة التى اتبعناها من قبل لتحليل الارتباط أو قياس المرونة الداخلية للانفاق العام . فهذه الأساليب التحليلية تفترض علاقة بسيطة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادى . ومن ثم لا تقدم اطارا تحليللا وافيا لادراك بعض الجوانب المتعددة للانفاق العام والسبب سبق مناقشتها ، ويتعين من ثم البحث عن نموذج نظرى أكثر كفاءة فى هذا الغرض .

ويتوافر لدينا عن الأدب الاقتصادى نموذجا يحقق بعض المواصفات المطلوبة لتحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادى قدمه فايثى ، وانيز وتايلور (٢) . ويعتبر هذا النموذج ملائما للتطبيق على الاقتصاد المصرى لثلاث ميزات اولها انه يتضمن التعبير عن مشكلتى القدرة الاستيعابية والطاقات العاطلة كقيدى على النمو الاقتصادى . وهما مشكلتان عانى منهما الاقتصاد المصرى بدرجات متفاوتة فى السنوات

(١) سيد البواب ، ص ٣٩ - ٤١ .

(٢) أنظر R. Faini, P. Annez and L. Taylor, "Defense Spending, Economic Structure, and Growth : Evidence Among Countries and Over Time" Economic Development and Cultural Change, 1984, pp. 487-497.

الأخيرة ، وثانيتها: لأن الدوال المفترضة في هذا النموذج تخلو من التعقيد ،
وثالثتها : لأنه لا يحتاج من البيانات الا ما هو أساسى ومتوافر عادة .

ومع أننا سنسعى الى استخدام احدى علاقات النموذج الرئيسية ، دون محاولة
من جانبنا لقياس باقى العلاقات أو النموذج ككل . الا أنه يعتبر من المفيد بل من
الضرورى أن نرى هذه العلاقة الرئيسية من خلال النموذج نفسه . وعلى ذلك سوف
نستهل هذا الجزء التطبيقى من البحث فى عرض النموذج عرضاً مختصراً وبحسب
الجدول (٥) العلاقات الأساسية للنموذج (١) .

جدول (٥)

(١) العلاقات الأساسية للنموذج

- (1) $Y = C + I + G + E - M$
 (2) $S = Y - C$
 (3) $S = s Y$
 (4) $M = m_1 Y + m_2 (I + G)$
 (5) $U = (Y^* - Y) / K$
 (6) $V = V [(I+G)/K, Y/K, E-M/K, G_{-1}/Y_{-1}, P]$
 (7) $I/K = f(U, v)$
 (8) $\alpha Y = B (I+G) + E$
 (9) $\xi = \alpha [1-v_1 + v_3 m_2] - B [f_v + v_2 m_2 - f_u]$
 (10) $dI = \alpha \frac{[v_1 - v_3 m_2 + B f_v (v_2 - v_3) - f_u]}{\xi} dG$
 (11) $Y' = g_0 + g_1 E' + g_2 P' + g_3 a + g_4 F + g_5 K' + g_6 (Y/P)$

المعاملات	التفسيرات	
s	الميل الحدى للاذخار	Y
m ₁ , m ₂	الميل الحدى للاستيراد	C
U	معدل الطاقة العاطلة	I
V	القدرة الاستيعابية	G
f _v	تأثير الطاقة الاستيعابية على معدل الاستثمار	E
f _u	تأثير الطاقة الفائضة على معدل الاستثمار	M
s + m ₁ =	الادخار	S
1 - m ₂ = 3	عدد السكان	P
Y*	معدل الاستثمار القومى	I/K
g's	معدلات تغير	Y', E', P'
	نسبة الانفاق الحكومى للناتج	a
	رأس المال الأجنبى	F
	رأس المال القومى	K

ويظهر من الجدول (٥) أن المعادلتين الأولى والثانية لا تحتاجان توضيحاً
فهما بمثابة تعريف لمتطابقة المحاسبة القومية ، أما المعادلة الثالثة فهي التي يتحدد
بموجبها الادخار كدالة في الدخل القومي . وتتحدد الواردات في النموذج كدالة
في الانفاق الحكومي ، الاستثمار و الدخل القومي . وتتصف دالة الواردات التي تعبر
عنها المعادلة (٤) ، بأن لكل من المستثمرين والحكومة ميلاً واحداً للاستيراد . وتعرف
المعادلة (٥) ، الطاقات المعطلة كنسبة من رأس المال القومي . كما تعرف المعادلة
(٦) القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني على أنها تتحدد كمحصلة لتأثير نوعين من
العوامل : النوع الأول هي الضغوط التضخمية الناشئة عن زيادة الاستثمار أو الانفاق
الحكومي أو الطلب الكلي وهما الحد الأول والثاني في المعادلة (٦) ويعتبر تأثير هذه
العوامل سالب على القدرة الاستيعابية أي أن زيادة الاستثمار أو الانفاق الحكومي أو
الطلب الكلي يؤدي من خلال الاختناقات والضغوط التضخمية إلى نقص القدرة على
الاستيعاب . ولهذا تأخذ المشتقة التفاضلية الأولى للمعادلة (٦) بالنسبة للحدين
الأول والثاني منها قيمة سالبة . أما النوع الثاني من العوامل التي تؤدي إلى زيادة
القدرة على الاستيعاب ، فهي زيادة القروض الأجنبية وارتفاع الانتاجية في المشروعات
العامة وزيادة عدد السكان . أي أن المشتقة التفاضلية الأولى للمعادلة (٦) بالنسبة
للحدود الأخرى الباقية تكون لها قيمة موجبة .

فالنموذج لا ينظر ، إذن ، إلى الطاقة الاستيعابية على أنها ثابتة أو معطاة ،
وإنما على أنها قابلة للزيادة أو النقصان تبعاً لما يسفر عنه التغيير في العوامل المتحركة
فيها من أثر صاف . وعلى ذلك يشير ارتفاع فيه (٧) في المعادلة (٦) السلبية
انخفاض قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الجديدة بسبب اشتداد
الطلب المحلي على الموارد والعكس صحيح .

وتتأذر القدرة الاستيعابية المحدودة مع الطاقة العاطلة في التأثير سلبيا على معدل الاستثمار كما يظهر من المعادلة (٧) فمعدل الاستثمار القوي محكم بقدرة المجتمع على تشغيل طاقاته الانتاجية القائمة بالكامل . كما أنه محكم كذلك بقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الجديدة . فعادة لا يكون الاستثمار الجديد مجزيا بدرجة كافية عندما تكون هناك طاقات عاطلة ، أو عندما تتسبب الاختناقات في تأخير تنفيذه أو رفع تكلفه هذا التنفيذ بصورة كبيرة . وتأخذ المشتقة التفاضلية الأولى لدالة الاستثمار تبعا لذلك قيمة سالبة بالنسبة لكل من (u, v) أي أن ...
 $(f_u < 0, f_v < 0)$ وذلك للتعبير عن أنه كلما انخفضت الطاقة الاستيعابية أو زادت الطاقات العاطلة ، كلما انخفض معدل الاستثمار .

ويلاحظ أنه يمكن التمييز في اطار هذا النموذج ، بين أثر الانفاق العام على مستوى الانتاج من ناحية - وبين أثر الانفاق العام على مستوى الاستثمار من ناحية أخرى ويتحدد الأثر الأول بحل المعادلات (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) بعد افتراض ثبات (G_{-1}, K) للحصول على المعادلة (٨) . ثم بمفاضلة المعادلات (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) مع ثبات (K) للحصول على المعادلة (٩) . ويتضح من (٩) أنه يشترط لكي تؤدي الزيادة في الانفاق العام الى تشجيع الناتج ، أن يزيد الاستثمار بمقدار أقل مما تزيد به المدخرات . فان لم يحدث ذلك انخفض معدل الاستثمار تحت تأثير الطاقة الاستيعابية الضعيفة والطاقات الانتاجية العاطلة . أي

أنه يشترط حتى تؤدي زيادة الانفاق العام الى الزيادة في الناتج أن يكون :

$$[1 - v_1 + v_3 m_2] > [f_v (v_2 + v_3 m_1) - f_u]$$

أما عن أثر الانفاق العام على مستوى الاستثمار فإنه يتحدد في ضوء المعادلة (١٠)

التي يعبر فيها الحد $[f_v (v_2 - v_3 m_1)]$ عن أثر القدرة الاستيعابية

فإذا ما حدث ضغط شديد على الموارد المتاحة من جراء زيادة مستوى الانفاق العام ،

ومن ثم الطلب الكلى ، فقد يكون ذلك كفيلا بتحويل قيمة المشتقة dI/dG الى قيمة سالبة . وفي ذلك اشارة واضحة الى أن الانفاق العام قد أصاب النمو الاقتصادي بالضرر . ولا تصلح المعادلة (١٠) من حيث هي للقياس التطبيقي . ولذلك فقد أعيد التعبير عنها بصورة جديدة في المعادلة (١١) عن طريق قياس المتغيرات في شكل تنغير نسبي . وتشير المعادلة (١١) الى أن معدل نمو الناتج القومي يتوقف ، من بين أمور أخرى ، على التغير في نسبة الانفاق العام الى الناتج القومي الاجمالي ، كما يتوقف أيضا على معدلات نمو كل من الصادرات والاستثمار ، وعلى التغير في رأس المال الأجنبي وعلى متوسط دخل الفرد .

ويعطى الجدول (٦) نتائج قياس المعادلة (١١) بالنسبة للاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٦٣/٦٢) الى (١٩٨٢/٨١) بعد أن أدخلنا عليها تعديلا بحذف كل من متغير رأس المال لصعوبة قياسه ، ومتغير معدل نمو الصادرات لأن مصفوفة الارتباط كشفت عن انخفاض معامل الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي .

جدول (٦)

معاملات انحدار معدل نمو الناتج القومي الاجمالي
على بعض المتغيرات التفسيرية المقدرة بطريقة
المربعات الصغرى العادية للاقتصاد المصري
في الفترة من (١٩٦٣/٦٢ - ١٩٨٢/٨١)

رقم المعادلة	الثابت	معدل نمو السكان	التغير في نسبة الانفاق العام	التغير في رأس المال الاجنبي	متوسط دخل الفرد	٢	ف	د يمين واتسون
١	٠٠٦٨	٣٤٩٥- (٣٧٢٢)	١٥٤- (٢٩٤)	صفر (صفر)	٠١ (صفر)	٠٠٣	١٠١٩	١٥٥١
٢	٠٠٣		٢٦٢- (٢٧٠)	صفر (صفر)	صفر (صفر)	٠١١	١٠٦٧	١٣٤٩
٣	٠٠٢٥		٢٦٠- (٢٦٣)	٠٠٠٨ (٠٠٠٦)		٠٥٦	١٥٤١	١٤٢٨

وتعطى نتائج القياس المعروضة في الجدول (٦) تقديرا غير معنويا لجميع المعاملات
المقدرة بلا استثناء . فيلاحظ أن انحدار معدل النمو الناتج القومي الاجمالي على التغير
في نسبة الانفاق العام ، له اشارة سالبة في كل المرات التي جرى فيها القياس ، الا أنه غير
معنوي في كل مرة . ونخلص من ذلك بأن ليس هناك ما يؤكد من واقع البيانات المتاحة وفي
اطار النموذج المستخدم أن للتغير في نسبة الانفاق العام أي تأثير على معدل النمو
الاقتصادي في مصر في الربع قرن المنصرم (١) .

- (١) تتفق هذه النتيجة مع المؤشرات المبدئية التي حصلنا عليها من مصفوفة الارتباط ، فقد تبين
أن معامل الارتباط بين نسبة الانفاق العام ومعدل النمو خلال الستينات كان غير معنوي .
اما خلال سني الانفتاح ، فقد كان هذا المعامل سالب ومعنوي حيث بلغ (-٠٦٥٣) .
ولكن معامل الارتباط بالنسبة للفترة ككل كان أيضا غير معنوي .

٧ - أثر الانفاق العام على نمط النمو الاقتصادي المصري

ازاء ما كشفت عنه التقديرات السابقة من عدم وضوح تأثير الانفاق العام على معدل نمو الناتج القومي الاجمالي . كان من الطبيعي أن نحاول في هذا الجزء الأخير من البحث التعرف على آثار الانفاق العام على الاقتصاد المصري بطريقة أخرى . فبدلاً من التركيز على الأثر النهائي على معدل النمو ، سنحاول قياس تأثير الانفاق العام على عدد كبير من الميول والنسب الهيكلية مثل معدل الاستثمار القومي ، الميل المتوسط للاستيراد ، القدرة على التصدير ، هيكل الناتج القومي . وسوف يتم القياس وفقاً للدالة التالية (١) :

$$X = h_0 + h_1 \text{LN} (Y/P) + h_2 \text{LN} (Y/P) + h_3 \text{LN} (P) + h_4 \text{LN} \text{LN} (P)^2 + h_5 F + h_6 a$$

حيث تشير X الى أي من الميول والنسب الهيكلية السابقة كمتغير تابع ، (Y/P) متوسط الناتج للفرد ، (P) عدد السكان ، (F) رأس المال الأجنبي ، (a) نسبة الانفاق العام للناتج .

ويعطى الجدول (٨) معاملات الانحدار المقدرة التي تلخص آثار الانفاق العام على بعض الميول والنسب الهيكلية في الاقتصاد المصري .

(١) فكرة المعادلة المشار إليها مستمدة أصلاً من نموذج تشنري وسيركين ، لكنها معدلة بشكل يسمح بإدخال أثر الانفاق العام .

ملاحظات احصاء مدد الانتشار القومي ومعدل النسب الهيكلية الاخرى على الانتاج الخام * ومعدل التغيرات القسومية الاخرى بحسبة بحريفة البرمات المصفون المادية للاقتصاد المصري في الفترة من (١١١٣/١٢) - (١١٨٢/١١)

D. %	F	P ²	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	F'	ΣX _i (P)	ΣX _i (P) ²	ΣX _i (P)	ΣX _i (P) ²	المتغير التابع	الثابت	المتغير التابع
٢,٤٦٨	٢٨,٢٧١	١٢٥	٢,٢٢٢ - (١,٥٦٦)						٢,٠٠٠٢ (٠,٠٠٠٢)	٢,١١٤ (١,١١٠)	٢,٢٥٨ - (١,٨٤٠)	٢,٢٥٨ - (١,٨٤٠)	٢,٢٥٨ - (١,٨٤٠)	معدل الانتاج القومي	٢١,٥٢٢	١
٢,١٢٤	٢١,٦٨٤	١١٤	٢,٨٢٦ - (١,٦٥٥)							٢,٨٢٦ (١,٧٨٨)	٢,٨٢٦ - (١,٧٨٨)	٢,٨٢٦ - (١,٧٨٨)	٢,٨٢٦ - (١,٧٨٨)		٢٨,٠٤٥	٢
١,٧٢١	٤٨,٧١٨	١١٤								٢,٠١٢ (١,١١٢)	٢,٠١٢ - (١,٨١١)	٢,٠١٢ - (١,٨١١)	٢,٠١٢ - (١,٨١١)		٢٠,٢١٨	٣
١,٧١٢	٢١,٢٠٨	١٠٧		٢,٠١٢ - (١,١٢٢)						٢,٠١٢ (١,٨٥٥)	٢,٠١٢ - (١,٧٧٤)	٢,٠١٢ - (١,٧٧٤)	٢,٠١٢ - (١,٧٧٤)		٢١,٥٢٢	٤
١,٨٧٢	٢١,٧١٢	١٠٨		٢,٠١٢ - (١,١٢٠)						٢,٢٧٨ (١,٨٥٦)	٢,٢٧٨ - (١,٧٣١)	٢,٢٧٨ - (١,٧٣١)	٢,٢٧٨ - (١,٧٣١)		٢٢,١١٤	٥
١,٨٢١	٢٧,٢٥١	١٠٩								٢,١٢٤ (١,٥٩١)	٢,١٢٤ - (١,٥٩١)	٢,١٢٤ - (١,٥٩١)	٢,١٢٤ - (١,٥٩١)		٢٥,٨١١	٦
١,٥٢١	٢٨,٧٠٨	١١٢								٢,٨٧٥ (١,٧٣٦)	٢,٨٧٥ - (١,٧٣٦)	٢,٨٧٥ - (١,٧٣٦)	٢,٨٧٥ - (١,٧٣٦)		٢٨,٥٠٧	٧
١,٥١٧	٨٧,٢٢١	١١٠								٢,٥٢٦ (١,٤١١)	٢,٥٢٦ - (١,٤١١)	٢,٥٢٦ - (١,٤١١)	٢,٥٢٦ - (١,٤١١)		٢٢,٧٨١	٨
١,٦٢١	٨٧,٤٤١	١١٨								٢,٦٥٧ (١,١٠٩)	٢,٦٥٧ - (١,١٠٩)	٢,٦٥٧ - (١,١٠٩)	٢,٦٥٧ - (١,١٠٩)		٢٤,٨٢٤	٩
١,٢٧٠	١٧,٥٢٤	١٥٥								٢,٥٥١ ()	٢,٥٥١ - ()	٢,٥٥١ - ()	٢,٥٥١ - ()		٢٢,٢٨٨	١٠
١,٢٨١	١٨,٤٥١	١٢٩								٤,١٠٨ (١,١٢٨)	٤,١٠٨ - (١,١٢٨)	٤,١٠٨ - (١,١٢٨)	٤,١٠٨ - (١,١٢٨)	الواردات/التاج	٤٨,٤٦٧	١١
١,٢٨٢	٢٢,١١٢	١٢٨								١,٢٧٨ (١,١٠٠)	١,٢٧٨ - (١,١٠٠)	١,٢٧٨ - (١,١٠٠)	١,٢٧٨ - (١,١٠٠)	المواد/التاج	١٧,٠٢٥	١٢
١,٢٨٠	١,٢٢٤	١٥٨								٢,٤٨٢ (٥,١٢٤)	٢,٤٨٢ - (٥,١٢٤)	٢,٤٨٢ - (٥,١٢٤)	٢,٤٨٢ - (٥,١٢٤)	التاج الزراعي / التاج القومي	٢٢,١٠٢	١٣

تقدير النجدة (٥) التي عدم مبنوية التقدير
 المادة (٥) بحسبة من الفترة من (١١١٧/١١) إلى (١١٨٢/٨١)
 المادة (١٠) مع م. م. م. (١١١٣/١٢) إلى (١١٢٨)

ويتعين قبل تفسير النتائج أن نلاحظ أن المعاملات الواردة بالجدول السابق ،
أما تعبر عن العلاقة النسبية بين الانفاق العام كنسبة للناتج القومي الاجالى ، وفاقى
المتغيرات المستقلة الواردة بالجدول . فنجد فى المعادلة (١) أن زيادة مقدارها
(١%) فى نسبة الانفاق العام الى الناتج القومى تؤدي الى نقص معدل الاستثمار القومى
بنسبة مقدارها (٢٢%) ، ويتضح من الجدول ما يأتى :

١ - أن النموذج النظرى للانحدار يعتبر مقبولا الى حد كبير لأن قياسه يعطى تفسيراً
جيداً لمعدل الاستثمار القومى للاقتصاد المصرى . ففى كل المعادلات التى
يظهر فيها معدل الاستثمار كمتغير تابع ، فسرت العلاقة ما لا يقل عن (٩٥%)
من تباين هذا المتغير . دون أن يكون للانفاق العام دور معنوى فى تفسير
المتغيرات فى معدل الاستثمار القومى . ويصدق ذلك على جميع المعادلات السبعة
الأولى التى حاولنا فيها قياس تأثير الانفاق العام - بعد أن قسناه بأكثر من
طريقة - على معدل الاستثمار القومى ، وما يؤكد عدم معنوية هذا التأثير ،
أن استبعاد متغير الانفاق العام كلية من علاقة الانحدار فى المعادلة (٣) لم
يسبب الى العلاقة اطلاقاً بل على العكس أدى الى تحسينها نسبياً وذلك بالمقارنة
بالمعادلات (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) .

٢ - عندما استخدمنا فى المعادلات (٨) ، (٩) ، (١٠) رقم الاستثمار العام بدلا
من رقم الانفاق العام ، أظهرت المعادلات المذكورة تأثيراً معنوياً سالباً لمعدل
الاستثمار العام على معدل الاستثمار القومى مما يشير الى أن عوامل أخرى سلبية
قد لعبت دوراً هاماً منها انخفاض فاعلية الاستثمار العام ووجود أثر طرد قوى من
جانب الاستثمار العام على الاستثمار الخاص . ولا تخلو هذه النتيجة من غرابية
بطبيعة الحال .

٣ - يلعب متغيرا متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد ، وعدد السكان دورا رئيسيا في تفسير معدل الاستثمار القومي . فمعاملات انحدار هذين المتغيرين كانت معنوية بشكل واضح في جميع المعادلات الواردة بالجدول . وتتفق هذه النتيجة عموما مع ما تقضى به النظرية النيوكلاسيكية في النمو ، والتي تذهب الى أن معدل نمو الناتج القومي محكوم في الطويلة بمعدل نمو السكان ^(١) . ولكن يلاحظ أن تأثير هذا المتغير السكاني كان سلبا في كل المعادلات التي يضمها الجدول (٨) مما يشير الى وقوع معدل الاستثمار القومي في مصر تحت الضغط شديد من قبل الزيادة السكانية بحيث قد تتطوى محاولات رفع هذا المعدل على ضغوط تضخمية .

٤ - لم يصعب الاستثمار العام بشكل ملموس في تشجيع الصادرات المصرية وأن تضم — تأثيرا سلبيا معنويا على الميل المتوسط للاستيراد (من خلال تشجيع الصناعات التي تنتج بدائل الواردات) ، ولم يكن له أثر يذكر على هيكل الناتج القومي .

خاتمة

١ - ليس ثمة ما يوكد أن قانون فاجنر سارى المفعول فى الاقتصاد المصرى فى الـسبع قرن المنصرم . فقد تأكد من تحليل نسب الانفاق الحكومى والانفاق العام ، وكذلك من تقدير المرونات الدخلية لهذا الانفاق ، ان أثر الدخل هو أثر ضعيف بالنسبة للسلع الاجتماعية فى مصر . فالانفاق الحكومى لم ينمو فى مصر بأعلى من معدل التضخم ، بل ظلت نسبته الى الناتج القومى شبه ثابتة تقريبا فى الفترة (١٩٦٣/٦٢) الى (١٩٨٢/٨١) . ويشير استقرار معدل الانفاق الحكومى فى مصر على بلوغ الدخل الاقتصادى الحكومى حدوده القصوى فى ظل النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم ، وعلى استقرار الفلسفة الاجتماعية والسياسية لهذا النظام .

٢ - هناك توجه استهلاكى واضح فى الميزانية العامة . ويتأكد هذا الأمر ليس فقط من استمرار العجز فى الميزانية الجارية وانما ايضا من كون الانفاق الحكومى الاستثمارى فى الباب الثالث من الميزانية العامة هو اكثر البنود قابلية للضغط عن غيره من بنود الانفاق الحكومى فى مصر . ان انه ينمو منذ فترة طويلة بمعدل أقل من معدل نمو كل من بنود الانفاق الأخرى والانفاق الحكومى الاجمالي . ويرجع تباطؤ معدل نمو الاستثمار الحكومى فى السنوات الأخيرة بصفة عامة الى حيصر الحكومة على تقييد الانفاق الاستثمارى فى ضوء ظهور بعض الاختناقات الناشئة عن قدرة بعض الموارد وشح العمالة الماهرة . ويعكس التباطؤ النسبى لمعدل نمو الاستثمار الحكومى تفضيلا متزايدا من جانب السياسة المالية للاستهلاك الحالى عن الاستهلاك الآجل ، كما يعكس ميل هذه السياسة لتغليب الضرورات العملية فى المدة القصيرة على اعتبارات النمو فى المدة الطويلة .

٣ - لم يسهم الانفاق الحكومي ولا حتى الاستثمار الحكومي بأى صورة واضحة فى
تعزير النمو الاقتصادى فى مصر . فالتغيير فى مختلف نسب الانفاق الحكومى
والعام لم يكن لها تأثير معنى على معدل النمو الاقتصادى فى مصر فى الربع
قرن المصم . وبحملنا ذلك على قبول الافتراض القائل بأن الانفاق الحكومى لم
يكن له دور انمائى ملموس . لانصراف معظم أثره الى الأسعار ودرجة أقل الى
الانتاج . وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجى وانخفاض القدرة الاستيعابية
للاقتصاد المصرى .

٤ - اظهرت التقديرات تأثيرا معنويا سلبا لمعدل الاستثمار العام على معدل
الاستثمار القومى . مما يشير الى أن هناك عوامل أخرى كان لها تأثير عكسى
على معدل الاستثمار القومى ، مثل انخفاض الانتاجية فى القطاعين الحكومى
والعام ، ووجود أثر لطرده الاستثمار الخاص من جانب الاستثمار الحكومى
والعام .

المراجع

- ١ - سعيد دويدار ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في مصر ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠ ، ١٩٨٤ .
- ٢ - سيد أحمد البواب ، الطريق الى التوازن الكلى فى الموازنة العامة المصرية ، دراسة غير منشورة بمعهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٨٤ .
- ٣ - معهد التخطيط القومى ، الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ، ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ .
- ٤ - Eckaus, R.S, "Absorptive Capacity as a Constraint Due to Maturation Processes", In Development and Planning in Honor of Paul Rosenstein - Rodan, ed. J.N. Bhagwati and R.S. Eckaus , Cambridge, Mass: MIT Press, 1973.
- ٥ - Faini, R, Annez, P. and Taylor, L. "Defense Spending, Economic Structure and Growth & Evidence Among Countries and Over-Time", Economic Development and Cultural change, 1984.
- ٦ - Ganti, S and Kolluri, Wagner & Law of Public Expenditure : Some efficient Results for the US", Public Finance, Vol. 34, No.2, 1979.
- ٧ - Ishi, H, "Long-Term Changes of the Governments Saving Rate in Japan," Economic Development and Cultural Change.
- ٨ - Musgrave, R. A and Musgrave, P.B, "Public Finance in Theory and Practice, International Student ed., 1980.
- ٩ - Phelps, E.S. "Growth and Government Intervention", In Growth Economics by A. Sen, Penguin Books, 1970.

جدول (٩)
بيان بالمتغيرات المستخدمة في النموذج

البيان	المتغير
نسبة الانفاق العام (بعد استبعاد التحويلات) الى الناتج القومي الاجمالي	x_1
نسبة الانفاق الحكومي (بعد استبعاد التحويلات) الى الناتج القومي الاجمالي	x_2
نسبة الاستثمارات الحكومي (بعد استبعاد التحويلات) الى الناتج القومي الاجمالي	x_3
نسبة الاستثمار العام الى الناتج القومي الاجمالي	x_4
معدل نمو الناتج القومي الاجمالي	x_5
معدل نمو السكان	x_6
التغير المطلق في x_1	x_7
نسبة الاستثمار الحكومي الى الناتج القومي الاجمالي	x_8
توسط الناتج القومي الاجمالي للفرد	x_9
التغير المطلق في x_2	x_{10}
التغير المطلق في x_4	x_{11}
التغير المطلق في x_8	x_{12}
معدل نمو الصادرات	x_{13}
التغير المطلق في x_{26}	x_{14}
نصيب الفرد من الانفاق (التقديري) الحكومي	x_{15}
نصيب الفرد من الانفاق العام	x_{16}
نصيب الفرد من الانفاق (الفعلي) الحكومي	x_{17}
عدد السكان	x_{18}
نسبة الاستثمار العام الى الاستثمار القومي	x_{19}
نسبة الناتج الزراعي الى الناتج القومي الاجمالي	x_{20}
نسبة التخفيض	x_{21}
نسبة الواردات الى الناتج القومي الاجمالي	x_{22}
نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي	x_{23}
معدل الاستثمار القومي	x_{24}
الانفاق العام (التقديري)	x_{25}
رأس المال الاجنبي	x_{26}

البيان	التفسير
الاستثمار العام	x ₂₇
الانفاق العام (الفعلي)	x ₂₈
الانفاق الحكومي	x ₂₉
الاستثمار القومي	x ₃₀
الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية	x ₃₁
الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة	x ₃₂
الرقم القياسي لاسعار الجسته	x ₃₃
الزمن	x ₃₄

ملخص

يستهدف البحث تحليل علاقة الانفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في مصر في الفترة من (١٩٦٣/٦٢) الى (١٩٨٢/٨١) ، وذلك للوقوف على طبيعته الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي في مصر خلال هذه الفترة .

وينقسم البحث الى ستة أجزاء ، يتولى اولها مهمة التعرف من الناحية النظرية على طبيعة الدور الانطائي للانفاق الحكومي بوجه عام ، على حين يهتم القسم الثاني بقياس نسب الانفاق الحكومي ومرونته وذلك من واقع البيانات المتاحة عن الفترة محل الدراسة .

ولما كان الدور الانطائي للانفاق الحكومي يعتبر محكوما بالحالة التي تكون عليها الميزانية وهيكل الانفاق الحكومي ، فقد سعى الباحث في الجزء الثالث الى مناقشة اسباب المعجز الكلي في الميزانية بغرض الكشف عما يتضمنه هذا المعجز من قيد على الدور التصوي المنوط بالانفاق الحكومي في مصر ثم تقام الباحث في الجزء الرابع بالتعرف على مدى التوجه الانطائي لهيكل الانفاق الحكومي في مصر من خلال تحليل عناصر هذا الهيكل .

اما في الجزء الخامس فقد انصرف الاهتمام الباحث نحو قياس اثر الانفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي ، وقد تم هذا القياس في اطار نموذج يسمح بالتعبير صراحة عن قدره الاستيعابي كقياس على النمو الاقتصادي ، وهو النموذج المعروف باسم تايلور - فياني - انيس .

وفي الجزء الاخير قام الباحث بقياس اثر الانفاق الحكومي على الميول المتوسطة للاستثمار والصادرات والواردات ، وذلك للتعرف بوجه عام على اثر الانفاق الحكومي على نمط التنمية في مصر .

وقد توصل الباحث الى ان الانفاق الحكومي لم يسهم بصورة واضحة في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة محل الدراسة . فالتغير في مختلف نسب الانفاق الحكومي والعام لم يكن لها تأثير معنوي على معدل النمو الاقتصادي في مصر في الربع قرن المنصرم . ويحتمل ذلك على قبول الافتراض القائل بأن الانفاق الحكومي لم يكن له خلال هذه الفترة دورا انطائيا ملحوسا وذلك لانصراف معظم أثره الى الاسعار ودرجه أقل الى الانتاج بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي وانخفاض قدره الاستيعابي للاقتصاد المصري .

Abstract

The paper carries out an empirical investigation of the relationship between government expenditure and economic growth in Egypt over the last two decades. After a short theoretical discussion of this relationship, government expenditure elasticities and other ratios are estimated. The structure of the Egyptian government expenditures is analyzed to find out how far the structure is growth oriented. The effect of government expenditure on growth rate has been quantified by modelling the relationship according to Taylor-Fiani-Annez model. It has been found that the growth effect of government expenditure is rather negligible.